

المجلة العلمية

لجامعة إقليم سبأ

مجلة علمية نصفية محكّمة

تصدر عن جامعة إقليم سبأ

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

المجلد (9) - العدد (2) - سبتمبر 2026م

Scientific Journal
University of Saba Region
ISSN :2709- 2747 (Online)

المجلة العلمية
لجامعة إقليم سبأ
ISSN :2709- 2739 (Print)

المال والشرعية وإعادة إنتاج السلطة في اليمن: دراسة في الاقتصاد السياسي للصراع من عصر الإمام الهادي إلى الدولة المعاصرة (283هـ–1447هـ)

Money, Legitimacy, and the Reproduction of Power in Yemen: A Study in the Political Economy of Conflict from the Era of Imam al-Hadi to the Contemporary State (283–1447 AH)

عبد الحميد محمد عامر البقري[1]

AbdulHamid Muhammad Al-Baqri

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول البحث
2026/3/9م	2026/7/10م

المجلد(9) العدد(2) سبتمبر 2026م

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.158

(1) أستاذ العلوم السياسية المساعد بقسم العلوم السياسية كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة إقليم سبأ، اليمن – مأرب

عنوان المراسلة : Amer2020hhhh@gmail.com

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك بنية الاقتصاد السياسي للصراع في اليمن، متتبعةً الدور المحوري للمال العام في إعادة إنتاج السلطة، وتكريس النفوذ منذ عصر الدولة الهادوية وحتى المشهد المعاصر. تعتمد الدراسة مقاربة تكاملية تجمع بين المنهجين التاريخي والوصفي التحليلي، ومنهج الاقتصاد السياسي المقارن. وتجادل الدراسة بأن الصراع اليمني في جوهره هو صراع موارد؛ حيث استنسخت الجماعة الحوثية آليات الجباية الإمامية التاريخية لتمويل اقتصاد الحرب، في حين أدى التشظي المؤسسي والانقسام المالي داخل معسكر الحكومة الشرعية إلى إضعاف كفاءة البنك المركزي. كما تسلط الدراسة الضوء على الدور الإشكالي للمساعدات الإنسانية الدولية التي وفرت غطاءً ماليًا أطال أمد الصراع. وتخلص الدراسة إلى ضرورة التوحيد الصارم للإيرادات السيادية تحت مظلة البنك المركزي في عدن، وإعادة هيكلة آليات تدفق المساعدات الدولية لضمان عدم استغلالها في تمويل المجهود الحربي لسلطات الأمر الواقع.

الكلمات المفتاحية: البنك، الصراع، الاقتصاد السياسي؛ المساعدات.

Abstract

This study aims to deconstruct the structure of the political economy of conflict in Yemen, tracing the central role of public funds in the reproduction of power and the entrenchment of influence from the era of the Hādawī state to the present day. The study adopts an integrative approach combining historical and descriptive-analytical methods with a comparative political economy approach. It argues that the Yemeni conflict is, at its core, a resource conflict: the Houthi group has replicated historical Imamate revenue-collection mechanisms to finance a war economy, while institutional fragmentation and financial division within the legitimate government camp have weakened the efficiency of the Central Bank. The study also highlights the problematic role of international humanitarian aid, which has provided financial cover that has prolonged the conflict. It concludes that there is a need for strict unification of sovereign revenues under the authority of the Central Bank in Aden and for restructuring the mechanisms of international aid flows to ensure that they are not exploited to finance the war effort of de facto authorities.

Keywords: Bank, Conflict, Political Economy, Aids.

Copyright: © 2026 AbdulHamid Muhammad Al-Baqri. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of Creative Commons Attribution (CC BY 4.0) license.

مقدمة:

شهدت اليمن عبر تاريخها الطويل الممتد متوالية من الصراعات التي ارتبطت جذريًا بآليات السيطرة على الموارد واحتكار الثروة. ولم تكن الشعارات الأيديولوجية أو المذهبية في جوهرها سوى أدوات لتمرير مشاريع السلطة وإعادة إنتاجها، كان أبرزها حكم الأئمة الزيدية لمناطق متعددة من اليمن. تتناول هذه الدراسة الاقتصاد السياسي للصراع في اليمن، ومدى الترابط الوثيق بين السياسة والاقتصاد السياسي وتأثيراتهما البالغة على حياة السكان وتحسين الأحوال المعيشية أو تأزيمها، متتبعةً الخيط التاريخي الناظم لتوظيف المال العام كأداة للغلبة السياسية، بدءًا من عصر الإمام الهادي يحيى بن الحسين وتأسيس فلسفة الجباية الاستحواذية، مرورًا بالدويلات السنية كالدولة الرسولية، وصولًا إلى التحولات البنيوية في عهد الجمهورية، وتحديدًا نظام الرئيس علي عبدالله صالح الذي كرس شبكات الزبائنية والمحسوبية.

وتتجلى ذروة هذه التشوهات الهيكلية في المشهد اليمني المعاصر عقب انقلاب جماعة الحوثي عام 2014، على مؤسسات الدولة واعلانها الحرب التي تشنها على اليمنيين منذ عقدين من الزمن, حيث أفرز الصراع الى تشظيًا هائلًا قاد إلى انهيار سياسي واقتصادي وتصدع اجتماعي غير مسبوق. وغدا تتنازعه سلطات متعددة, تحولت معه مؤسسات الدولة السيادية، وفي مقدمتها البنك المركزي، إلى ساحات استقطاب مالي. وقد فاقم التدخل الدولي، وتحديدًا سياسات توزيع المساعدات الإنسانية الأممية، من تعقيد المشهد عبر توفير روافد تمويلية غير مباشرة عززت من سلطات الأمر الواقع. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى قراءة التاريخ السياسي اليمني المعاصر والوسيط من زاوية اقتصادية، لتفكيك العلاقة العضوية بين المال والشرعية، والتعرف على دور الاقتصاد السياسي, مصادره, وتأثيره في الوصول إلى السلطة, والاحتفاظ بها, وكيفية تحول هذا التخادم إلى أداة لتقويض الدولة، وتكريس أزماتها الإنسانية والاقتصادية, عبر مراحل مختلفة وأنظمة متنوعة.

وإن اتساع النطاق الزمني للدراسة ليس مجرد سرد تاريخي، بل هو تتبع بنيوي، يهدف إلى كشف آليات المحاكاة والاستنساخ للاقتصاد الجبائي؛ فما تمارسه سلطات الأمر الواقع اليوم ليس معزولًا، بل هو امتداد تاريخي مر بقرون من التطور والتحوير.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتبلور مشكلة البحث في الهيمنة التاريخية والمستمرة لعقلية «الاستحواذ المالي» على سلوك الفاعلين السياسيين في اليمن، حيث تحول الاقتصاد الوطني وموارد الدولة من أداة لتحقيق التنمية وتوطيد استقرار

المجتمع إلى سلاح رئيس لإدارة الصراعات، شراء الولاءات، وإعادة إنتاج السلطة. وقد أدى هذا التوظيف السياسي للمال إلى تعطيل دور المؤسسات الوطنية، وتمزيق السياسة النقدية، وإدخال البلاد في أسوأ أزمة إنسانية واقتصادية.

وتتفرع من هذه المشكلة أسئلة البحث التالية:

– كيف ساهم توظيف الموارد المالية والاقتصادية في إعادة إنتاج السلطة، وتكريس الصراعات السياسية والعسكرية في اليمن منذ عصر الإمام الهادي وحتى الدولة المعاصرة؟
– ما هي الفلسفة التاريخية والعقائدية التي استندت إليها الزيدية السياسية في تبرير الجباية واحتكار الثروة؟
– كيف وظفت الأنظمة الجمهورية المتعاقبة، لاسيما نظام الرئيس صالح، موارد الدولة لبناء شبكات النفوذ والزبائنية؟
– ما هو الأثر المباشر للانقسام المالي والسيطرة على البنك المركزي على بنية الاقتصاد اليمني وشرعية الأطراف المتصارعة؟
– ما هو دور المؤسسات والمنظمات الدولية الإغاثية في تغذية اقتصاد الحرب وإطالة أمد الصراع في اليمن؟

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تحليل الجذور التاريخية للاقتصاد السياسي في التاريخ اليمني، وكشف العلاقة بين الموارد الاقتصادية وبنية السلطة السياسية.
– تحديد أهمية الخمس والجبايات والخراج والزكاة في تثبيت الحكم، خلال فترة حكم الأئمة الزيدية لليمن، وتحليل تطبيقاتها المعاصرة في تعزيز المجهود الحربي لسلطات الأمر الواقع.
– تحليل أثر التداعيات الكارثية للانقسام النقدي وتشتت الموارد بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي وجماعة الحوثي على الأمن الاقتصادي للمواطن اليمني.
– تسليط الضوء على الدور المزدوج للإيرادات الخارجية للمساعدات الأممية والتدخلات الإقليمية في التأثير على مسار الأزمة اليمنية.

فرضيات البحث:

توجد علاقة ارتباطية موجبة وذات دلالة تاريخية بين احتكار الموارد المالية من قبل النخب الحاكمة في اليمن وبين استدامة الصراعات وتقويض بناء مؤسسات الدولة الوطنية.

تعتمد جماعة الحوثي في بقائها وتمددها على استنساخ وتطوير آليات الجباية التاريخية للإمامة الزيدية،

وتطبيقها لتعزيز المجهود الحربي.

يساهم تشتت القرار المالي وغياب المركزية الإيرادية في مناطق الحكومة الشرعية في إضعاف مركزها القانوني والسياسي أمام المجتمع الدولي وأمام خصومها المحليين.

يسهم تدفق المساعدات الدولية الإنسانية، في تثبيت سلطة الحوثيين في اليمن وتوفير غطاء مالي, مما يساعد المليشيا في توسيع نفوذهم واستمرار وجودهم, ويُطيل أمد الصراع في اليمن لغايات تخدم مصالح القوى العظمى.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية: يسد البحث فجوة معرفية في المكتبة الأكاديمية اليمنية والعربية، من خلال تقديم مقاربة تاريخية اقتصادية شاملة، تربط بين الفقه السياسي التاريخي للاستحواذ المالي وتجلياته في الاقتصاد المعاصر، مما يثري أدبيات الاقتصاد السياسي للصراعات.

الأهمية العملية: يقدم البحث فهمًا عميقًا لصناع القرار والمنظمات الدولية حول طبيعة الأزمة اليمنية باعتبارها «أزمة موارد» بالدرجة الأولى، مما يساعد في إعادة توجيه السياسات النقدية ومسارات التدخل الإنساني لخدمة السلام بدلًا من تمويل الحرب.

أدوات البحث:

اعتمد البحث على أدوات نوعية وكمية تشمل: تحليل المضمون للمراجع التاريخية والوثائق والتقارير الدولية، مثل: (تقارير لجنة الخبراء بمجلس الأمن، تقارير البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، بالإضافة إلى تتبع التحليل الإحصائي البياني لسلاسل أسعار الصرف والتدهور الزمني للعملة الوطنية.

الحدود المكانية: النطاق الجغرافي للجمهورية اليمنية بتشظياتها الراهنة (مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، ومناطق سيطرة جماعة الحوثي).

الزمانية: يمتد البحث من قدوم الإمام الهادي إلى صعدة, أواخر القرن الثالث الهجري (283هـ)، مع تأسيس الدولة الهادوية، وصولًا إلى المرحلة الراهنة الممتدة حتى عام (1447هـ).

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة الاقتصاد السياسي للصراع، وآليات الجباية والموارد، والانقسام النقدي، السياسات المالية للبنك المركزي، واقتصاد المساعدات الدولية.

المفاهيم والمصطلحات:

إعادة إنتاج السلطة: هي العملية الديناميكية التي تقوم من خلالها النخب الحاكمة بالحفاظ على مكتسباتها واستمراريتها عبر الزمن, باستخدتم توظيف أدوات الهيمنة، وتطويع التشريعات، وإعادة توزيع الموارد لضمان ولاء القوى الفاعلة وخضوع المجتمع (Collier & Hoeffler, 2004).

إجرائي: هي قيام النخب الحاكمة في اليمن عبر التاريخ وفي الوقت المعاصر باحتكار وتوظيف المال العام والموارد السيادية للدولة كأداة رئيسية لشراء الولاءات القبلية والسياسية، وتثبيت شرعيتها السياسية أو العقائدية لضمان استمرار حكمها وإقصاء منافسيها.

الاقتصاد السياسي، هو: إطار تحليلي يدرس التداخل بين المصالح الاقتصادية والموازين السياسية والعسكرية في إشعال الحروب أو استدامتها، والتركيز على تحليل سلوك الفاعلين المستفيدين من استمرار غياب الدولة(**Collier & Hoeffler, 2004**).

الإجرائي هو: دراسة الاقتصاد السياسي للصراع اليمني، باعتباره صراع موارد وثروة في جوهره، وتحولت مؤسسات الدولة السيادية والمساعدات الدولية إلى ساحات استقطاب مالي لتمويل استمرارية الحرب.

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على مقاربة تكاملية، تجمع بين المنهج التاريخي لتتبع الجذور التاريخية لفلسفة الموارد والجبايات منذ عهد الإمام الهادي، مرورًا بالدولتين الصليحية والرسولية، وصولًا إلى العهد الجمهوري؛ لتتبع بنيوي يهدف إلى كشف آليات المحاكاة والاستنساخ للاقتصاد الجبائي؛ فما تمارسه سلطات الأمر الواقع اليوم ليس معزولًا، بل هو امتداد تاريخي مر بقرون من التطور والتحوير، وترافق ذلك مع الاستناد إلى المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الحالة الماثلة للاقتصاد اليمني المعاصر، عبر استقراء وتحليل البيانات والمؤشرات النقدية الصادرة عن البنك المركزي والمؤسسات الدولية.

ومنهج الاقتصاد السياسي المقارن لتحليل تباين سياسات إدارة الموارد بين الأطراف المتصارعة، وتفكيك آليات استغلال المال العام، بغية إعادة إنتاج سلطته وتكريس نفوذه.

المبحث الأول: التطور التاريخي للاقتصاد السياسي في اليمن

المطلب الأول: الفلسفة المالية عند للزيدية السياسية

تشكل الموارد المالية المحور المركزي «قطب الرحى» في فلسفة الحكم لدى أئمة الزيدية السياسية على مدار صراعهم مع اليمنيين، خلال تاريخهم الطويل. وتظهر القراءة المتفحصة للتاريخ السياسي اليمني

أن سعي الأئمة للوصول إلى السلطة لم يكن سوى مدخل للحصول على الموارد. ووفقًا لهذه الفلسفة قد استغل الأئمة كافة الوسائل والمحرمات من أجل الوصول إلى المال لتوطيد حكم الأسر المتعاقبة على الحكم, والتي تعتبر نفسها مخولة بشكل قطعي في جمع المال واكتنازه, في حين جرى حرمان المواطنين من الفوائض المالية واقتصار عوائدهم على الكفاف فقط.

والهدف من ذلك وضع اليمنيين في دائرة الحاجة والفقر؛ ليسهل تجنيدهم للقتال في صفوف الأئمة، وتحمل تبعات المشاريع الاستحواذية التي يتوارثها معتنقو هذا الفكر, وما أكدته الشواهد التاريخية والممارسات الموثقة لأئمة الزيدية السياسية هذه الفلسفة الاستحواذية:

أولًا: التأسيس لمنهجية الجباية والنهب في عهد الإمام الهادي يحي بن الحسين: أرسى المؤسس الأول للهادوية في اليمن (أواخر القرن الثالث الهجري), قواعد هذه الفلسفة؛ إذ اعتمد على إخضاع القرى ومدن اليمنيين(صعدة وغيرها), ونهب أموالهم وممتلكاتهم وفرض الخُمُس منها له ولأبناء عمومته. وحين وجد أن الخمس من الغنائم لم يعد يكفي لنفقاتهم، وخصوصًا مع استقدامه جيش من طبرستان والحجاز لجأ إلى التشدد في تحصيل الزكاة, لدرجة أنه كان يفرضها قبل موعد إخراجها وقبل نضج ثمارها, وفرضها على كل ما أنبتت الأرض، وإن كان لم يبلغ النصاب الشرعي أو أقل منه، متجاوزًا كل آراء الفقهاء في ذلك، وقد ابتدع بدعةً كبيرةً، وسن سنة سيئة في تقدير الزكاة عن طريق التخمين قبل حصولها، مما ألحق الغبن والظلم على المزارعين وعموم الرعية، وكان يلزم الرعية بتقديمها قبل وقتها. ومن غرائب الهادي أنه فرض الزكاة على أهل الذمة التسع إلى جانب الجزية، فكانوا يدفعوا التُّسْع والجزية، وفي حالة رفضهم يصادر كل أملاكهم وأملاك آبائهم في مخالفة صريحة لمنهج الرسول صلى الله عليه وسلم مع أهل الذمة (الإمام الهادي ص352– 544).

ثانيًا: التبرير العقائدي لنهب الأموال: مع تعاقب الأئمة, تكرَّس هذا السلوك، وتعاظمت التبريرات الفقهية والسياسية لمصادرة أموال اليمنيين. وصف الإمام الشوكاني جانبًا من هذا الجمع للمال من حلال أو حرام متحدثا عن الإمام الناصر المهدي صاحب المواهب بالقول: «والحاصل إنه مَلِكٌ من أكابر الملوك كان يأخذ المال من الرعايا بلا تقدير، وكانت اليمن من بعد خروج الأتراك منها إن ملكها صاحب الترجمة، مصونةً عن الجور والجبايات، وأخْذ مالٍ يسوغه الشرع، فلما قام هذا أخذ المال من حله وغير حله، فعظمت دولته، وجلت هيبته، وتمكنت سطوته، وتكاثرت أجناده، وسار بالملوك أشبه منه بالخلفاء, وكان سفَّاكًا للدماء بمجرد الظنون والشكوك، وقد قتل عالمًا بذلك السبب، وقد شاع على الألسن أنه كان يأتيه في الليل من يخاطبه: اقتل فلان، وانهب فلان، فإذا كان النهار عمل بجميع ذلك(الجبري، 2019).

وقد بلغت تبريرات استحلال ونهب أموال الناس, في رد يقول الإمام المتوكل إسماعيل القاسمي على من

ينتقده على استحلال أموال الناس بغير حق في مناطق قيفة ورداع وغيرها من المناطق، وأن يتق الله في ذلك، فقال: «أن الله سيسألني عما تركت في أيديهم من الأموال لا عما أخذت منهم». وتروي كتب التاريخ أنه بعد فشل ثورة الفقيه سعيد الدنوي في منطقة إب وهزيمته أمام قوات الإمام الهادي محمد بن المتوكل أحمد على يد جيش الهادي»، فقد قام بنهب قرية الدنوة، وأغار على كل ما فيها سلبًا ونهبًا، رغم أن الثورة ما قامت عليه إلا لذات السبب، وقد غنم عسكر الهادي جميع ما في البلدة، وهو ما مَثَّل عائدًا ماليًا ضخمًا للقوات الحاكمة»(الكبسي، 2005، ص. 412).

ثالثًا: اختراع الاوعية الضريبية (من الأئمة إلى الحوثيين): وقد تميز عهد الأئمة في مختلف مراحل حكمهم بفرض الإتاوات والضرائب والمكوس ومضاعفتها، دون النظر إلى أحوال الناس في الشدة والرخاء، وتوفر المحصول من عدمه، وإلى ذلك أشار المؤرخ يحي بن الحسين صاحب كتاب بهجة الزمن بقوله: «ولعل أبرز مثال على زيادة الضرائب وبمسميات مختلفة ما حدث في سنة 1085هجرية الموافق 1674ميلادية بأن الضرائب المفروضة على اليمن الأسفل من غير الزكاة وزكاة الفطر قد تضاعفت، منها: «مطلبة الصلاة لمن صلى أو لم يصل، ومنها: مطلبة (الرياح، البارود، والرصاص، وسفرة الوالي، ودار الضرب، ضيفة العيدين والمعونة). و لم يكن في اليمن الأعلى من هذه المطالب إلا مطلبة ضيفة العيدين والمعونة»(بن القاسم، 2008، ص. 223)، ولهذا لا نستغرب اليوم عندما نرى الإماميين الجدد (الحوثيين) يتفننون ويخترعون أسماء أوعية الجباية المتعددة ،كمولد الرسول وعلى وفاطمة والحسن والحسين وعاشور.

رابعًا: المال السياسي في عهد المملكة المتوكلية: لم تتغير هذه الفلسفة في العصر الحديث. ففي عهد تولي الإمام يحيى السلطة في اليمن لقَّب نفسه بالمتوكل على الله، لكنه أحسّ أن بيعته مهزوزة، وأن البعض من ذوي الحل والعقد عند الهادوية (الدولة العميقة) لم يجمعوا بالموافقة على أحقيته بالإمامة، فعمل بدهاء بالغ وحنكة كبيرة في استمالة وكسب ولاء مشائخ القبائل ومعهم الرجال الأقوياء بالمال وضمهم إلى صفه ووعدهم بحكم محلي بعد طرد الأتراك وان يكونوا في مقدمة المشاركين له في الحكم وقد تعاون معه الكثير من الأسر المناوئة نتيجة هذه الوعود(هائل، 2007).

وتكرر الامر في عهد الإمام أحمد يحي حميد الدين، حيث استُخدم المال لاستمالة مشايخ القبائل في حجة وغيرها، وشراء ولاءاتهم لتغلب على الهادي عبدالله بن أحمد الوزير الذي أعلن نفسه إمامًا بعد مقتل الإمام يحيى» بعد حرب الزرانيق التي استمرت عامين انتصر عليهم أحمد يحي حميد الدين، واستباح جنوده أموال ديارهم، ثم جُمع الأسرى ممن سلم من القتل ليُساقوا مصفدين بالحديد، واقتيد نحو 800 من أعيانهم إلى سجن حجة؛ حيث جرت تصفيتهم تدريجيًا (الجبري، 2019).

وتشير المرويات التاريخية الموثقة في مذكرات عيان إلى عقلية الإمام يحي الانكماشية والرافضة للتحديث؛ خوفًا من فقدان السيطرة على الأراضي؛ حيث ركّز طوال فترة حكمه التي امتدت 44 عامًا على كتر

الأموال التي قُدّرت بنحو خمسمائة مليون ريال فرنسي (ماريا تيريزا) في خزائنه، مع إفقار المجتمع بشكل ممنهج (عنان، 1403هـ،ص. 55).

وقد ختم آل حميد الدين مسيرتهم السياسية بالاعتماد على الدعم السعودي في مراحل متعددة، كان آخرها- وأهمها- الدعم السعودي اللامحدود للملكيين في مواجهة الثورة، والذي استمر أكثر من ثماني سنوات، ونتج عنه اشتباك سياسي وعسكري بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية المساندة ثورة سبتمبر 1962م، انتهت تلك الحرب بالمصالحة بين الأشقاء واليمنيين في 1968م على إثر تداعيات نكسة 1967م.

المطلب الثاني: دور المال والشريعة في إقامة إقامة الدويلات اليمنية

أولًا: الدولة الصليحية: تأسست الدولة الصليحية عام 439 هجرية على يد أبي الحسن علي محمد الصليحي في حصن يناع, ينتمي آل الصليحي إلى قبيلة الأصلوح التي تعد من أحد قبائل الأحجور الحاشدية الهمدانية, وقد تضلع أبو الحسن بالمذهب الإسماعيلي على عكس والده السني؛ تأكيدًا على أن الصراع على السلطة قد يتجاوز الروابط الأسرية. أتقن أبو الحسن المذهب في سن مبكرة، مما أتاح له تحمل أعباء الدعوة الفاطمية. وعقب وفاة الداعي الزواحي، أوصى الأخير له بكتبه وبمال وفير، بموافقة الخليفة الفاطمي. وهذا تأكيد على أن الهدف من جمع المال عند الإسماعيلية، يأتي في خدمة الأهداف الخاصة بالمذهب للوصول إلى السلطة (الحداد، 1968).

ومنها الأموال الكثيرة التي انفقها الصليحي لتخذيل مناوئيه في الحكم, والذين قاموا بمحاصرة أتباعه، ومنعهم من صعود جبل حراز, حيث استعمل الدهاء والمال لتفريق قوة عسكرية قوامها زهاء عشرين ألف مقاتل, استمر توظيف المال كأداة سياسية حتى في اللحظات الأخيرة، فقد خرج أبو الحسن علي بن محمد الصليحي، يريد مقابلة الفاطميين في مصر مصحبًا معه كبار دولته وقادة جنده، ومعه أموال وخزائن عظيمة، أراد تقديمها كهدية أراد تقديمها للخليفة الفاطمي المستنصر بالله في مصر في إطار سياسة المحاور في تلك الفترة. «لكن سعيد الأحول التهامي قدم من الحبشة التي لجأ إليها بعد سقوط دولة بني نجاح فتلقاه في خمسة ألف مقاتل، فقتل الأحول الصليحي، وأباد أركان دولته، واستولى سعيد الأحول على خزائن أبي الحسن علي بن محمد الصليحي وأمواله التي كان قد استحب منها أموال جليلة (اليماني، 1985، ص. 56).

ويمكن القول أن الدولة الصليحية اعتمدت على خليط من الموارد المالية، ضمنت ديمومة حكم الدولة الصليحية، وساهمت في قيامها ومن أبرزها:

الدعم المالي الكبير المباشر وغير المباشر من الفاطميين في مصر وأموال التأسيس التي خلّفها

الداعي الفاطمي الزواحي، والتي أوصى بها لأبي الحســـن الصليحي.

أموال الضرائب والخراج على كافة المحاصيل والأموال في مناطق ســـيطرتهم، وجمعهم لأموال طائلة من الغنائم من حروبهم التوسعية التي اجتاحوا فيها الكثير من المناطق، وأخضعوها بالقوة العسكرية، ومن الحيل أيضًا التي اشـــتهرت بها الدولة الصليحية في تنوُّع أوعية الموارد والجبايات، وفتح الباب واسـعًا أمام قادة الصليحيين في التلاعب بالمال جباية وإنفاقًا، «مارَس أبو الحســـن البذخ في جباية الأموال وطُرُق صرفها بما يلبي رغباته دون حسيب ولا رقيب، فقد ذكرت المصادر التاريخية أنه لما بسط سلطته على عدن دون مقاومة من آل معن، فرض خراج عدن صداقًا لأروى بنت أحمد الصليحي لزواجها من ابنه المكرم أحمد بـــن علي الصليحي، وكان بنو معن يدفعونه كل عام إليها في حياته وبعد مماته.

أموال «القرابين»، وهـــي أموال يدفعها الاتباع مقابل تفســـيرات غامضة، تتعلق بالمذهب الإسماعيلي والتبرعات المحلية من أتباع المذهب عند إعلان الدولة وانتشـــار الدعوة، ساهمت في بناء الحصون وشق الجبال والتحصينات والقلاع الحربية، بالإضافة لمشـــاريع تعليمية وعمرانية وزراعية في تلك الفترة.

التجارة كانت من أهم المصادر الإرادية للدولة الصليحية، فقد اســـتفاد الصليحيون استفادةً قصوى من موقع اليمن المهم، وقد تمدد نفوذهم ليشـــمل الحجاز، مماســـاهم في توسع وقوة النشاط التجاري للدولة الصليحية الذي عزز النفوذ العســـكري والسياسي للدولة»(الحداد، 1968).

ـ التحولات المالية في الدول السنية الدولة الرسولية (نموذجًا):

كانت اليمن تحت حكم الدولة الأيوبية منذ أواخر القرن الســـادس الهجري بعد دخول قوات صلاح الدين الأيوبي، وقد اعتمد الأيوبيون على ولاة وقادة عسكريين لإدارة اليمن. وكان من أبرزهم أسرة بني رسول، ومع ضعف وتراجع الدولة الأيوبية بعد وفاة الملك الكامل بدأت النزاعات الداخلية بين الأمراء. مما أضعف الســـيطرة المركزية على اليمن، بدأت مرحلة التمكين من سنة 626 هجرية، عندما عين عمر بن علي بن رســـول نائبًا عن الأيوبيين في اليمن، وقد اســـتغل انشـــغال الأيوبيين بالصراعات في مصر والشام؛ حيث أحكم ســـيطرته على تعز وزبيد وبقية المناطق الساحلية، وعمل على كسب ولاء القبائل والقيادات العسكرية، واستمالتهم بالمال والوعود, كما هو ديدن الحكام في المراحل المختلفة وأعلن عمر بن علي بن رســـول الاستقلال، ولقب نفســـه الملك المنصور، وتبع ذلك بإجراءات هامة كقطع الخطبة وســـك النقود للأيوبيين، وهي بمثابة إعلان اســـتقلال سياسي، واتخذ من تعز عاصمة لدولته، وقد واجه مقاومة شديدة أثناء تأسيس الدولة الرسولية من كل من الزيديين المسيطرين على كل من صنعاء وصعدة وبعض المرتفعات الشـــمالية، وقد كان لبقايا الأيوبيين نفوذ قوى واجهوا به الرسوليين، لكن ذلك لم يثن من عزيمة عمر بن علي الرسولي، وخاض حروبًا كبيرة لتأمين تهامة والسواحل والمرتفعات الجنوبية. وأنشأ جهازًا إداريًا منظمًا قائمًا على الدواوين، وقد توسعت رقعة الدولة الرسولية في عهد الملك المظفر يوسف

(647-694 هـ)، وهو العصر الذهبي للدولة، وتوسعت سيطرتها لتشمل حضرموت وأجزاء من عُمَان وسواحل البحر الأحمر.

بلغت قوتها العسكرية والاقتصادية أوجهًا في تلك الفترة وقد اعتمدت الرسوليون على أهم الموارد المالية للدولة الرسولية ومن ابرزها

التجارة البحرية الدولية والضرائب: بأسطول ضخم جدًا، ويعتبر المورد الأهم كون اليمن محطة بين الهند وشرق افريقيا ومصر والحجاز وتتحكم في موانٍ هامة كعدن والمخاوزبيد ومن أهم السلع المتداولة فيها الاقمشة الهندية, التوابل العطور، الأحجار الكريمة، البن الضرائب والرسوم الجمركية على السفن عبر نظام جمركي, وضرائب الأسواق والزكاة والخراج والمكوس التجارية موارد أساسية للدولة كما اعتدت الدولة على صناعة السفن والنسيج وصناعة الأسلحة.

الزراعة: كالحبوب القطن السمسم الفواكه عبر استخدام أنظمة ري متطورة (الخزرجي، 1983).

كل هذه الموارد كانت توجه لتمويل جيش قوي نظامي، واعتدت على جلب مرتزقة من الأتراك والمماليك مع شراء أسلحة حديثة نسبيًا، وإنشاء الحصون والقلاع في مناطق سيطرتها، وبناء شبكة تحالفات قبلية واسعة، وضمان ولائهم، مقابل أعطيات وأموال كبيرة، بالإضافة إلى امتلاك أسطول بحري لحماية التجارة وتأمين طرق البحر الأحمر من القرصنة، ساهمت الأموال في تقوية الجيش، ودفع مرتبات الجند، وتمويلات حروب الحفاظ على السلطة والتوسع فيها، وشراء السلاح. وقد استخدم سلاطين بني رسول خطوة إدارية متقدمة، وهي سياسة «المسامحات» (الإعفاءات الضريبية) كاستراتيجية مالية مرنة لإدارة الدولة، وضمان ولاء الفئات المجتمعية (Barakat, 2024)، والتي تعتبر هذه الاستراتيجيات من أهم العوال التي أدت إلى نجاح حكم الرسوليين موقع اليمن الجغرافي الاستراتيجي وضعف الأيوبيين وانقساماتهم الإدارة المالية المنظمة والاستقرار النسبي، مقارنة بالمنازعات القبلية السائدة، والدور الأبرز في رعاية العلم والعلماء، ماجعل حكم الرسوليين قبلة العلم والعلماء من مختلف بقاع العالم الإسلامي(اليماني، 1985).

المطلب الثالث: المال العام في عهد الثورة والجمهورية

المال في نظر الأنظمة الجمهورية التي تعاقبت على حكم اليمن بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م, قد لا يختلف عن ممارسات الأئمة من الناحية الشخصية، غير أنه من الناحية الغائية يختلف تمامًا، فقد استند النظام الجمهوري إلى تشريعات دستورية وقانونية واضحة، تحمي المال العام ومصادره، وتجرم المساس به. وأنشئت العديد من المؤسسات والأطر القانونية والدستورية للحفاظ عليه بمسميات متعددة والهدف واحد، ومن أشهر هذه الأجهزة المعنية بحماية المال العام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة, وزارة المالية,

اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد, الدائرة المالية في رئاسة الجمهورية, والقضاء.

إلى جانب الدور الرقابي للبرلمان, وغيرها من المؤسسات التي لم تكن موجودة أصلًا في الأنظمة التي تعاقبت على حكم اليمن قبل ثورة 1962م، بمعنى آخر أن هناك مؤسسات مسنودة شعبيًا وقانونيا، يقع في صلب مهامها الحفاظ على المال العام، والتأكد من سلامة أوجه الصرف والإنفاق، ونستطيع القول أن المال كان في بداية الثورة مهمًا للغاية ليس في ذاته بقدر ما كانت أهميته تكمن في دفع الثورة إلى الإمام لتحقيق أهدافها؛ ولذا لم يتشبث الرعيل الأول من الثوار بالسلطة؛ بل خرجوا منها كفافًا، فالرؤساء السلال والأرياني، وحتى الرئيس الحمدي وقحطان الشعبي وسالمين، لم يؤثر عنهم أي قضية فساد أو ثراء من المال العام أثناء فترة بقاءهم في السلطة، بل تم تسخير كآفة المساعدات والقروض والهبات التي كانت تحصل عليها الدولة الناشئة من بعض الدول العربية والصديقة، وهي مساعدات محدودة للغاية، لكنها كانت توجه بشكلٍ مباشر لخدمة الثورة والجمهورية, وتم بموجب هذا السلوك الحميد وضع اللبنات الأولى لمشروع الجمهورية، عبر تقديم العديد من الخدمات التي تلامس حياة الناس، ويشعر معها المواطن أنه جزء من الدولة، فيتعمق الولاء الوطني العام، وقبل ذلك تجسيد النموذج المسؤول والأمين على مصالح المواطنين.

التحول الاقتصادي والسياسي في عهد صالح:

شهد اليمن تدفقًا هائلًا للمساعدات الخارجية واكتشافًا للنفط التجاري، مما أحدث تحولًا بنيويًا في الاقتصاد السياسي للدولة. تشير الأدبيات إلى أن برامج المساعدات الدولية أسهمت – وربما دون قصد– في إحداث تضخم هائل في السلطة التنفيذية المركزية؛ حيث أدى تدفق قروض ومساعدات المانحين إلى توسيع البيروقراطية المركزية وإثراء طبقة سياسية وتكنوقراطية جديدة، لتتحول بعض مؤسسات الدولة إلى قنوات للإثراء والمحسوبية, ومع تحول العائدات النفطية إلى المصدر الرئيس للعملة الصعبة، بدلًا عن تحويلات المغتربين، تعاظم نصيب الدولة في الاقتصاد بشكلٍ غير مسبوق (Carapico, 2006)، وانحرفت البوصلة، وتحولت المهام من وسيلة لحماية الثورة والجمهورية وتقديم أفضل الخدمات لمواطنيها، إلى هدفٍ في نظر الحاكم الذي لم يتورع من الحصول عليه، عبر أيِّ مصدر، وتحول المال العام إلى مصدر للثراء الشخصي وشراء الولاءات.

تجلَّت إساءة استخدام السلطة والمال مع وصول الرئيس علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم، وتربعه عليها لثلاثة وثلاثين عامًا (1978– 2012م). وسنستعرض في هذا المطلب توجه النظام نحو المال العام وكيفية إدارته للموارد، والامتيازات التي فرضها لجني الثروات والاستثمارات الضخمة في دول عدة؛ والتي بموجبها فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات عليه عام 2015م، باعتباره أحد أبرز معرقلي عملية الانتقال السياسي الفعلي عقب أحداث عام 2011م (Carapico, 2006).

شـــكّلت مركزية المال والســـلطة بيئة خصبة لعمليات نهب منظمة للمال العـــام من قبل الرئيس صالح, حيث ســـيطر على كافة الموارد للبلاد طيلة فترة حكمـــة بقبضة صارمة، وهناك تقديرات كمية لما جمعه صالح، فبحســـب تقرير لجنة الخبراء التابع للأمم المتحـــدة 2015م، تقدر أموال صالح المتراكمة ما بين 32– 60مليار دولار، خلال 33 عامًا من حكمه 1978م – 2012م. ويشير التقرير أن هذه الأموال تتوزع على شكل نقد, وممتلكات، وأسهم، وذهب، وأصول أخرى مخبأة في أكثر من عشرين دولة (الأمم المتحدة، 2015).

وقد اعتمد صالح وشبكته على مصادر واستراتيجيات عديدة لتكوين ثروته وأخفاها, من أبرزها:

عقود النفط والغاز: كان يفرض إتاوات ويطلب عمولات «رشـــى «، مقابل الســـماح بمنح الشركات حقوق حصريـــة للتنقيب عن النفط والغاز

اختلاس برنامج الدعم الحكومي: أكدت تقرير لجنة الخبراء أن صالح وأفراد اسرته وعدد كبير من المقربين إليه استولوا على أموال من برنامج دعم الوقود، وهو برنامج يشكل ما يصل إلى 10%من الناتج المحلي لليمن في بعض الســـنوات، وقد أشـــار التقرير إلى أن جزءًا كبيرًا من هذا المال، ناتج عن إساءة استخدام السلطة والاستغلال في صفقات حكومية (يمن مونيتور. 2020).

كيفية إدارة الأموال وتهريبها: تتم عبر شـــبكات معقدة وصفقات مع رجـــال اعمال يمنيين لعبوا دورا في إخفاء وتحويل الأموال إلى الخارج بمســـاعدة شركات صالح واقاربه, هذه الأموال بحسب تقرير لجنة الخبراء وضعت في حسابات مصرفية وعقارات وشركات خارج اليمن, واسهم واصول بطرق غير مباشرة تحت أسماء ووكلاء وقد توزعت على أكثر من عشرين دولة في العالم ويحتفظ التقرير بأسماء الدول (الأمم المتحدة، 2015).

وكشفت تحقيقات مستندة إلى وثائق في عالم الشركات الخارجية (وثائق بنماء وغيرها) عن شركات مرتبطة بابنه أحمد علي عبدالله صالح فقد تم رصد شركتين مسجلتين في أوربا (واحدة في هولندا وأخرى في فرنسا), وهي شركة (TCISIT Real Estate BV) في هولندا، وشركة (SCI 59 Rue Gali-lee) في فرنسا، والتي استخدمها احمد لإدارة حسابات وعقارات فارهة في باريس ودبي وبوابات لأعمال أخرى,(يمن مونيتور. 2020)

المبحث الثاني: اقتصاد الحرب وصراع النفوذ في اليمن المعاصر

المطلب الأول: الحوثيون وتكريس اقتصاد الحرب

لا يعترف الحوثيون بشـــيء اسمه «المال العام» المنبثق عن مبدأ المواطنة المتســـاوية التي تكفل للأفراد

حق التملـــك والتصرف فيه دون فوارق طبقية؛ بل أن المال في الفكر السياســـي الزيدي والحوثي مثال صارخ للزيدية السياســـية, حيث المال مال السيد صاحب الولاية والغلبة، فهو صاحب التفويض المطلق في تصريفه بما يخدم أهداف «الحاكم بأمر الله»، أو الجماعة الحاكمة، وتوســـيع نفوذ سيطرتها (البسوس والهنائي، 2020).

ورغم فعالية هذا المصطلح (مال الســـيد) في الســـطو على المال العام والخـــاص وفرض الإتاوات الجائرة على أصحاب رؤوس الأموال, حيث يشكل الحارس القضائي غطاءً كبيرًا للسرقات والنهب والإثراء غير المشروع للعديد من قيادات الجماعة. فقد أسهم في خلق العديد من أباطرة المال والأعمال بشكل يصعب مجاراته وقلص المساحة أمام رأس المال الوطني والقطاع الخاص إلى أضيق الحدود ووضع أمامه العديد من العراقيل،(Huddleston & Wood, 2021).

لقد أدت هذه السياســـات إلى تســـريع ظهور طفرة مالية وعمرانية في مناطق ســـيطرة الجماعة بشكل يدعو للريبة والتســـاؤل عن مصدر هذا الثراء, في ظروف بالغة الســـوء يمر بها المواطن نتيجة السطو على مختلف مؤسسات الدولة وانقطاع المرتبات وتراجع كافة الأعمال الحرة، وفي المقدمة منها التجارة والصناعة والزراعة، وفي هذا الســـياق، تشـــير الدراســـات الحديثة إلى أن 65% من المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين اضطروا لبيع ممتلكاتهم وأصولهم لتوفير الغذاء والماء، بينما استنزف 28% منهم مدخراتهم المالية للتعايـــش مع الوضع القائـــم، بالتزامن مع انخفاض وظائف القطاع العام في تلك المناطق بنســـبة 11% (Al-Lakamah & Saleh, 2025).

كما تراجعت تحويلات المغتربين نتيجة المضايقات في الداخل وبلاد المهجر جراء ما لحق بسمعة اليمن من تضعضع مكانة المركز القانوني الدولة اليمنية, مثلًا ما يحصل لليمنيين في أمريكا، فقد رفعت الســـلطات الأمريكيـــة الحماية القانوني عـــن آلاف المغتربين فيها في ظل عجز غير مبرر للســـلطات اليمنية لحماية مواطنيها.

شـــكل الحوثيون أكبر كارثة للاقتصاد اليمني الهش، فبعد سيطرتهم على العاصمة صنعاء في 21سبتمبر 2014م، تم نهب أكثر من خمســـة مليار وخمسمائة مليون دولار أمريكي, بالإضافة إلى مبالغ كبيرة من الريال اليمني احتياطي البنك المركزي اليمني، قدرت بترليون وثمانمائة مليار ريال يمني(موقع 24، 2020)،

كما نهب الحوثيون من وزارة الداخلية ثمانية وخمسون مليون دولار، ونهب الحوثيون كذلك من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية مليار دولار أمريكي, بينما تقوم الجماعة الحوثية بتوزيع ثلاثين مليون دولار أمريكي من أموال الزكاة على تطبيب وتغذية اتباعهم، بينما تهدد المجاعة ملايين الســـكان (Al-Lakamah & Saleh, 2025).

وقد سبق الإشارة إلى سيطرة الجماعة على كافة خطط الطوارئ (استجابة) من العام 2016 إلى العام 2024م ولمزيد من التوضيح حول مدى هيمنة الحوثيين على كآفة المساعدات الدولية الإنسانية، والتي تمت بتنسيق وتواطؤ مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الشريكة، يمكن الوقوف على الأرقام التالية لهذه المساعدات في جدول خطط الاستجابة الإنسانية.

جدول خطط الاستجابة الإنسانية رقم (1)

السنة	قيمة خطة الاستجابة
2012	585 مليون دولار
2013	702 مليون دولار
2014	595 مليون دولار
2015	مليار و٦٠٠ مليون
2016	مليار و٦٣٠ مليون
2017	2.3 مليار
2018	2.96 مليار
2019	4.2 مليار
2020	3.38 مليار
2021	2.46 مليار
2022	2.3 مليار
2023	4.34 مليار
2024	755.4 مليون

وهذا جزء مما تم رصده في هذه السنوات الأولى للأزمة لا يعني أن الجهات المانحة قد وفّت بتسليمه لليمن حسب ما تم الإعلان عنه كاملاً؛ بل إن نسبةً منها قد حدث فيها تعثر محدود، وتبلغ مقدار الفجوة التمويلية 2.27مليار دولار أمريكي(وكالة شينخوا، 2025)، والتي تقدر بأكثر من عشرة مليار دولار أمريكي، ومن هنا يتضح حجم المبالغ الهائلة المخصصة لخطط الطوارئ استجابة، والتي سيطرت عليها الجماعة بشكل شبه كلي في الوقت الذي تتصل الجماعة من كافة الالتزامات التي تقوم بها الدولة تجاه مواطنيها، وأهمها المرتبات والإعاشة وسائر خدمات الصحة والتعليم والكهرباء وحماية البئية... إلخ.

وتأسيسًا على هذا المنظور النقدي، يتأكد للإدارة البحثية أن هذه الأموال الضخمة التي تم توجيهها إلى مناطق التي يسيطر عليها الحوثيون قد عززت من تثبيت دعائم حكم الجماعة، ومنحتها هوامش بقاء ومناورة زمنية أطول, فضلًا عن مساهمتها في رفد المجهود الحربي. لقد حلت هذه المنظمات المختلفة «بقصد أو بدون قصد» محل مؤسسات الدولة في تشغيل الخدمات بالحد الأدنى الذي يضمن إطالة عمر سلطة الأمر الواقع.

يرى الباحث أنه لو تم إخضاع تلك المبالغ والكتل النقدية لآليات الرقابة المصرفية الرسمية، وضخها عبر قنوات البنك المركزي اليمني في عدن لدعم العملة المحلية، وتوجيهها لسد حاجات ملايين النازحين الفارين من بطش المليشيا، لساهمت بشكلٍ فعَّال وحاسم في كبح الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ولعززت من القيمة العملة النقدية والشرائيةً للريال اليمني.

المطلب الثاني: إدارة الموارد في مناطق الشرعية والمجلس الانتقالي

مرحلة الرئيس عبدربه منصور والشرعية المعطلة:

كان الرئيس عبدربه منصور هادي أحد أعمدة نظام صالح, حيث شغل نائبا لصالح ثمانية عشر عامًا. الأمر الذي مكنه عن قرب معرفة تفاصيل إدارة البلاد، وهيكلية الموارد التي كان صالح يهيمن عليها بشكلٍ حازم, مع السماح ببعض المساحات والهوامش لشخصيات ثانوية، من أجل إسكاتها وكسب ولائها. وظهرت العديد من هذه الشخصيات المتماهية مع نظام صالح وطريق إدارته للبلاد، نتيجة المكاسب التي توفرت لهم ولأفراد أسرهم, غير أنهم يظلون في دائرة الرقابة لصالح، والذي لا يتأخر في معاقبة أي شخص يتجاوز الحدود المرسومة سلفًا، ومن ثم تجريدة من هذه الامتيازات بصورةٍ عاجلة.

مارس هادي مهامه نائبًا للرئيس حتى اندلاع الاحتجاجات الشعبية مطلع عام 2011م، ليبرز لاحقًا كمرشح توافقي لرئاسة الجمهورية عبر مرحلة انتقالية، قادتها حكومة وفاق وطني، بيد أنه لم يطل الوقت حتى تصاعدت الخلافات بين الرئاسة ورئيس الوزراء محمد سالم باسندوة، مما أدى إلى تعثر الأداء الحكومي والتلويح بالاستقالة لمراتٍ عدة, غير أن مستجدات الأوضاع السياسية، وتزامن ذلك مع زحف جماعة الحوثي، وحصارها للعاصمة صنعاء، وفرض شروطهم بالقوة, وكان أحد أهمها مغادرة رئيس الوزراء باسندوة موقعه, وتوالت الأحداث الدراماتيكية، وتقدمُ الحوثيون بمئات من التعيينات على رأسهم مستشارون للرئيس بصلاحياتٍ واسعة, وإصدار إعلانهم الدستوري، وحل مجلس النواب، واعتقال الحكومة, وصولًا إلى وضع الرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية, وعقبها تمكن الرئيس من مغادرة العاصمة صنعاء إلى عدن، ومنها إلى السعودية مرورًا بعمان, انطلقت عمليات عاصفة الحزم.

وخلال هذه المرحلة الاستثنائية، برزت اختلالات هيكلية حادة في إدارة الملف المالي وموارد الدولة

السيادية؛ إذ تم تعطيل الموازنة العامة للدولة طيلة فترة بقاء الرئاسة في الرياض، وجرى التعامل مع الموارد المتاحة دون ضوابط محاسبية مركزية صارمة، مما أدى إلى اتساع شبكات شراء الولاءات، وتعميق الخلل المؤسسي والمالي، في ظل مجاعة وأزمات معيشية متلاحقة تعصف بالمواطنين. واستمر هذا التشتت في القرار المالي حتى تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في أبريل 2022م؛ وهو الأسوأ في تاريخ الموازنات؛ حيث أصبح لكل واحدٍ من الثمانية ميزانية رئاسية مستقلة, أضرت كثيرًا بالموارد المحدودة، واستمر الحال حتى تعيين شائع الزنداني رئيسًا للوزراء، بعد أحداث حضرموت، والذي وجه الحكومة ولأول مرة بأعداد موازنة 2026م.

ومن خلال ماسبق يتضح مدى التلاعب بالموارد، واستغلالها لخدمة الأجندات الشخصية والحزبية والمناطقية والفئوية؛ لتؤكد على حقيقة واحدة دور الاقتصادي السياسي في قيام وسقوط الأنظمة السياسية في اليمن وأن السلطة ماهي الإ مدخل للثراء

المجلس الانتقالي الجنوبي واقتصاديات النفوذ:

يعتبر النتقالي الجنوبي أحد المكونات اليمنية المنضوية تحت مظلة الشرعية، والذي استطاع بسط سيطرته العسكرية على المحافظات الجنوبية. غير ان هذه السيطرة ترافقت مع استحواذ على الإيرادات والموارد المحلية للمحافظات، في ظل عجز مؤسسي واضح عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في العاصمة المؤقتة عدن، وعلى رأسها قطاع الكهرباء الذي يعاني من انهيار شبه تام، قاد إلى أزمات متلاحقة، تعوق الاستقرار المعيشي, وفرض على الحكومة مقابل البقاء في عدن عشرة مليار ريال،كنفقات خاصة بالمجلس الانتقالي.

وتأسيسًا على ذلك، ساهم غياب المركزية الإيرادية، وتعدد التشكيلات والأحزمة الأمنية والعسكرية الممولة خارج النطاق الرسمي للدولة في إضعاف فاعلية الأداء المالي للحكومة الشرعية. وتجلت هذه الهيمنة في حوادث عدة قوضت السياسة النقدية، كان أبرزها استيلاء قوات تابعة للمجلس الانتقالي في منتصف عام 2020م على كتل نقدية، تقدر بنحو 64 مليار ريال يمني كانت مخصصة لتغطية مرتبات موظفي الدولة العسكريين والمدنيين أثناء محاولة توريدها إلى البنك المركزي اليمني في عدن (القدس العربي، 2020).

وقد اعتمد المجلس الانتقالي في صعوده على دعم مكثف من الإمارات العربية المتحدة, حيث بدأت مبكرًا في إنشاء الاحزمة الأمنية والنخب المتعددة والتشكيلات المتعددة، وتكفلت بها تمويلًا وتسليحًا. الأمر الذي سحب البساط من تحت أقدام الرئيس هادي الذي عاش أيام عصيبة في عدن، وتم إقناعه بتعيين العديد من القيادات ذات التوجه الانفصالي والموالين لدولة الإمارات, وحولت بوصلة الصراع في بعض المراحل من مواجهة الحوثيين وتحرير صنعاء إلى خوض صراعات عبثية مع بقية مكونات الشرعية, حيث

تجلت هيمنت الإمارات على المشـــهد كاملًا، بحراسة المجلس الانتقالي بالسيطرة على الموارد الاقتصادية والمنافذ الاستراتيجية (الموانئ والجزر) (القدس العربي. 2026).

و لم تقتصـــر التداعيات على نهب الأموال، بل امتدت لتعطيل نشـــاط ميناء عدن والمنطقة الحرة، مما أفقد الدولة إيرادات ســـيادية هائلة وعمق من الأزمة الاقتصادية، بهدف تكريس الفقر في المجتمع اليمني, وشل قدرة الدولة في الوفاء بالتزاماتها, وبتعطيل الميناء والمنطقة الحرة، سيضمن استمرار سيطرة جبل علي على التجارة العالمية في دبي, ظهرت هذه الاختلالات بشـــكلٍ جلِّـــي بعد تصدع العلاقة بين الإمارات والسعودية على أثر غزو الانتقالي لحضرموت والمهرة, والتي قادت إلى حرب ضروس، خلال أيام قليلة انهار الانتقالي، واستسلم أمام الضغط السعودي والقوات اليمنية المتحالفة معها، وخرجت الإمارات مهزومة هي الأخرى وتكشفت العديد من من خفايا العلاقة بين الطرفين.

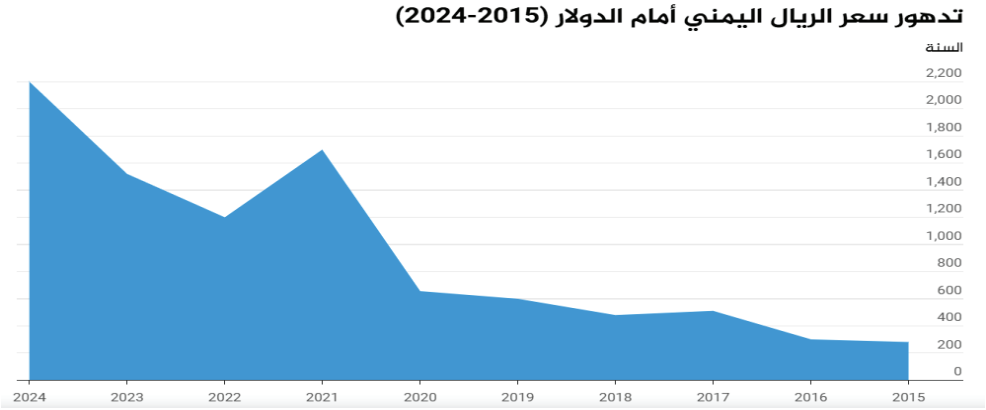
المطلب الثالث: التحديات والانهيار الاقتصادي الشامل للجمهورية اليمنية

يواجـــه اليمن الكثير من التحديات الاقتصادية والهيكلية كارثية، ضاعفت من معاناة المواطنين، وخيم شبح الفقر، ووصلت المجاعة مستويات قياسية في كل مناطق الجمهورية دون استثناء. فقد أدت الحرب التي تشنها جماعة الحوثي منذ انقلابها المشؤم في 21سبتمبر 2014م إلى تراجع صادرات البلاد من النفط والغاز والتجارة الخارجية، وتوقفت مرتبات الموظفين في القطاعات المدنية والعسكرية، فضلًا عن تراجع خدمات التعليم والصحة والنظافة والكهرباء والمواصلات، وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بأكثر من 50% منذ عام 2015، مما كلف الاقتصاد اليمني خســـائر تقدر بأكثر من 126 مليار دولار حتى عام 2020، وصولًا إلى انهيارٍ شامل لمقومات الاقتصاد الوطني (Al-Laka-mah & Saleh, 2025).

نتيجة لذلك، ارتفعت معدلات الفقر لتشـــمل أكثر من 80% من السكان، وبات شبح المجاعة يهدد ملايين اليمنيين. وقد انعكس هذا الانهيار بشـــكلٍ دراماتيكي على قيمـــة العملة الوطنية, حيث فقدت الجزء الأكبر من قوتها, مما أدى إلى موجات تضخمٍ غير مســـبوقة.

يوضح الشكل التالي التسلسل الزمني لانهيار قيمة الريال مقابل الدولار الأمريكي:

شكل(1): التدهور الزمني لقيمة العملة الوطنية (2015م– 2024م):(الجزيرة نت،2025م)



في خضم هذا الانهيار، واجهت الحكومة الشـــرعية تحديًا يتمثل في إقناع المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة, فقد انحازت الأمم المتحدة بشـــكلٍ لافتٍ إلى التعامل مع سلطات الأمر الواقع (الحوثيين) في صنعاء، فقد رعت الأمم المتحدة تدفق هذه الأموال إلى مناطق سيطرة الجماعة, ووجهت الكتلة الأكبر من المســـاعدات والتمويلات الإنسانية عبر مؤسســـات تابعة أو خاضعة لسيطرتهم, كما رفضت الأمم المتحدة في نفس الوقت الاعتراف بمأرب التي تأوي أكثر من ثلاثة ملايين نازح ونازحة من مختلف مناطق اليمن التي احتلها الحوثي، وجهة نزوح للفارين من جحيم الحوثي، وأصرت على أن صعدة وصنعاء هي وجهة النزوح التي تعترف بها المؤسسة الدولية (Al-Lakamah & Saleh, 2025).

ولو أن هذه الأموال والمساعدات الإنسانية الدولية تم ضخها عبر قنوات البنك المركزي اليمني في عدن، لساهمت بشكل جوهري في تعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، ولساهمت بشكلٍ فعال في مواجهة الأزمة الإنسانية الحادة.

المبحث الثالث: الانقلاب وتداعيات على المؤسسات النقدية

من أهم المحددات لفهم طبيعة الصراع, التي يجب أن يدركها اليمنيون أن الصراع مع جماعة الحوثي هو «صراع موارد»، وإن أطرت بشعارات دينية مغلفة بالحق الإلهي المزعوم، أو أيديولوجية بادعاء المظلومية، وحقوق الأقلية، ونصرة غزة وشعار العداء لإسرائيل وأمريكا، فهي جميعًا تمثل غطاء للوصول إلى السلطة واحتكار الثروة, وهذا السلوك الذي تتبعه العقلية الحوثية هو امتداد تاريخي لسلوك الأئمة الزيدية السياسية التي أســـست حكمها على الجبايات المتعددة وتطويع المـــوارد، دون تقديم أي خدمات عامة للمجتمع؛ حيث كان جنود الأئمة يعتمدون على السلب والنهب والسجن، وهذه نماذج مختارة توضح أهمية المال في

نظر أئمة الزيدية السياسية لتمويل بقائهم حكم اليمن.

المطلب الأول: الانقلاب وأزمة البنك المركزي اليمني.

نبذة عن البنك المركزي اليمني يعتبر المؤسسة النقدية الأولى في البلاد, تأسس عام 1971م, وقد أُعيد هيكلته بدمجه عقب الوحدة اليمنية مع بنك الشطر الجنوبي ليصبح بنكًا واحدا عام 1990م. وتتلخص مهامه الاستراتيجية في إدارة السياسة النقدية، في ضبط الأسعار وحماية النظام المالي والنقدي وإصدار العملة ويشرف وينظم كافة الاعمال المصرفية ويتحمل مسئولية إدارة احتياطاته النقدية من العملات الأجنبية والذهب, والعمل كمستشار ووكيل مالي الحكومة للحكومة ويمثلها في الاتفاقيات المالية الدولية ومسؤول عن دعم الأنشطة الاقتصادية والتجارية وغيرها من المهام, وقد استمر مقره الرئيس في العاصمة صنعاء, الا أن تم نقله إلى العاصة المؤقتة عدن بموجب قرار جمهوري في العام 2016م نتيجة انقلاب الحوثيين وصالح, والعبث الذي لحقه وكافة مؤسسات الدولة (Huddleston & Wood, 2021).

الانقلاب وأزمة البنك المركزي:

بعد سيطرة الجماعة الحوثية على صنعاء في 21سبتمبر2014م استولت الجماعة على كآفة مفاصل الدولة السيادية، وفي المقدمة منها البنك المركزي في قلب العاصمة، والذي كان يضم مليارات من احتاطي النقد الأجنبي التي كانت تقدر بنحو 5 مليارات دولار أمريكي والسيولة النقدية من العملة المحلية، وتم نقل هذه الأموال إلى أماكن مجهولة تحت تصرف الجماعة، من أجل يسهل التصرف فيها وفي الوقت ذاته تكون في مأمن في حالة حدوث تطورات مفاجئة تضر بالجماعة (شعب أونلاين، 2016؛ موقع المسلم نت، 2017).

وتأتي هذه التصرفات من قبل الحوثيين بالتعاون والتنسيق مع شريك الانقلاب الرئيس صالح والموالين له، ومن ذلك التاريخ تنصل الحوثيون من جميع الالتزامات الحكومية تجاه المواطنين, والتي كان من نتائجها قطع الرواتب وانهيار الخدمات التعليمية والصحية وشبكات الطرق والنظافة وسائر الخدمات (Al-Lakamah & Saleh, 2025).

المطلب الثاني: أزمة القطاع المصرفي والبنوك التجارية

ظهرت العديد من الاحتجاجات أمام العديد من البنوك التجارية، يقودها مودعون غاضبون، يطالبون البنوك باسترجاع أموالهم وفوائدها، بينما ظلت العديد من هذه البنوك عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، نتيجة انعدام السيولة. ويعود هذا العجز نتيجة قيام جماعة الحوثي بتجميد ودائع البنوك

التجارية في البنك المركزي (بنك البنوك) والمقدرة بأكثر من خمسة مليار دولار أمريكي. ومما فاقم الأزمة، سن الحوثيون قانون يمنع الفائدة، وكلها أزمات ضاعفت من أزمات البنوك والمودعين، وأدت إلى تدهور القطاع المصرفي عموماً، وحالت دون إيجاد حلول تذكر لمنع الانهيار (Huddleston & Wood, 2021).

في نفس اللحظة تم توجيه كافة موارد الدولة, بما فيها احتياط البنك المركزي, لإشعال مزيد من الحرائق في مختلف الحافظات اليمنية, وشهدت اليمن أسوأ مراحل الاحتراب الناتج عن استقواء الحوثيون بمختلف مؤسسات الدولة الإيرادية والعسكرية؛ لاحتلال المزيد من المحافظات التي باتت تتهاوى تحت ضرباتهم. وواصلت الجماعة الزحف نحو مدينة عدن العاصمة المؤقتة, وقد ساهم التحالف العربي المساند للشرعية حينها في صد القوات الحوثية التي كانت تخوض معارك شرسة مع المقاومة الشعبية لأبناء محافظات عدن ولحج والضالع وأبين وتعز، مما عزز وجود الدولة في العاصمة عدن، وعادت بعض المؤسسات للعمل.

تعددت المطالب الشعبية بنقل نظام البنك المركزي إلى عدن وحرمان الحوثيين من التحكم في النظام المالي والمصرفي، لكن ظل ذلك مدة طويلة خاضعًا للحسابات السياسية والمصالح والولاءات المزدوجة التي حالت دون القيام بخطوة جريئة كنقل النظام، وتجنيب الاقتصاد مزيدًا من الانهيار التي تتكاثر كل يوم (Al-Lakamah & Saleh, 2025).

استجابة بنوك في صنعاء وتداعيات الانقسام النقدي:

تعرضت البنوك في صنعاء وبقية مناطق سيطرة الجماعة لضغوط شديدة في الاستجابة لقرارات البنك المركزي في عدن, الذي ألزمها البنك المركزي في عدن بنقل مقراتها الرئيسية إلى عدن ومنحها ستين يومًا, متوعدًا المخالفين بعقوبات قاسية، بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب, والتهديد بقطع نظام التحويلات الدولي (سويفت). ومن جهة أخرى هدد الحوثيون هذه البنوك بمصادرة أصولها في صنعاء، بالإضافة إلى تهديد وتخوين قيادات هذه البنوك، ووصفهم بالمتعاونين مع العدوان. مما كَبَّد القطاع المالي خسائر فادحة، وجعله ضحية للانقسام السياسي.

تباينت مواقف البنوك في صنعاء وبقية مناطق سيطرة الجماعة في الاستجابة لتعليمات البنك المركزي في عدن بين مستجيب ومتحفظ،كان بنك الإنشاء والتعمير أول المبادرين المستجيبين لقرار البنك المركزي بنقل البنك إلى عدن؛ تفاديا لأي عقوبات عليه قد تفرضها الولايات المتحدة على الجماعة الإرهابية، بحسب التصنيف الأمريكي، كـ «منظمة إرهابية» (يمن ديلي نيوز، 2025).

وقد سبق هذه الخطوة الشجاعة والجريئة, اتخاذ قيادة البنك المركزي في عدن، ممثلة بالمحافظ احمد غالب المعبقي, خطوات مؤسسية حازمة لإنهاء حالة التشظي المالي. وتوجت هذه الجهود بإصدار قرار محافظ البنك رقم (6) لسنة 2025م. ويعتبر قرارًا جريئا ظل المسؤولون يترددون مدة طائلة في اتخاذه وضمان الودائع إلى العاصمة المؤقتة عدن(البنك المركزي اليمني، 2025).

وبهذا القرار, أعلن البنك المركزي اليمني بوضوح استكمال نقل المنظومة المصرفية الرسمية من صنعاء إلى عدن, والشروع في هيكلة الشبكة الموحدة للتحويلات المالية, واطلاقها بوضعها الجديد وإعطاء قيادتها للبنوك, لضبط المضاربات وكبح جماح شبكات الصرافة الموازية وغير المنظمة التي استغلت غياب الرقابة للقيام بوظائف البنوك والمضاربة بالعملة. ونتيجة لهذه الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي، سجل تحسن ملحوظ في العملة الوطنية واستقرار نسبي في أسعار الصرف (وكالة الأنباء السعودية، 2025).

مما أثار ارتياحًا عامًا في أوساط المواطنين وأعاد الثقة جزئيًا بالبنك المركزي كجهة سيادية تدير السياسة النقدية في اليمن ، وسجل للبنك وقيادته أنه ثاني مؤسسة وطنية (بعد المؤسستين العسكرية والأمنية) تنجح في استعادة فاعليتها وتطوير آليات عملها, في الوقت الذي لاتزال اغلب المؤسسات غائبة عن مسرح الاحداث أو تدور في فلك جماعة الحوثي بصورة أو بأخرى .

الأهمية الاستراتيجية والرقابية للبنك المركزي:

تُبرز هذه التطورات الأهمية القصوى والمكانة الكبيرة التي يحتلها البنك المركزي اليمني في خدمة الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد, وتتمحور وظائفه الحيوية في اتجاهين:

السياسات الاقتصادية والمالية: تقديم المشورة للحكومة في مجال السياسات المالية, وإجراء البحوث والتحليلات، وتقديم أنواع من المساعدات الفنية؛ ولترشد العمل المالي وإثراء التوجهات الاستثمارية للدولة.

الرقابة والإشراف المصرفي: يتولى البنك الأشراف والمراقبة الصارمة على البنوك والمصارف في نطاق الدولة, مع توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير ولقياس مختلف المخاطر التي تواجهها. ويتمثل ذلك في تقرير التفتيش النهائي الصادرة عن الرقابة المصرفية والتي تتضمن التقييم الدقيق لنتائج العمليات البنكية، والتأكد من التزامها بالمعايير المالية المحلية والدولية.

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من سياسات البنك المركزي

لقد تأثر مسار الإصلاحات النقدية والقرارات السيادية للبنك المركزي اليمني بشكل كبير بتجاذبات المواقف الإقليمية والدولية، والتي تراوحت بين الدعم المالي والسياسي، وبين العرقلة، وتغليب المصالح

الجيوسياسية على مسألة الاســـتقرار الاقتصادي ومؤسسات الدولة:

أولًا: موقف الأمم المتحدة:

لعبت الأمم المتحدة دورًا إشكاليًا في تعاطيها مع الأزمة اليمنية، حيث ساهمت بعض الأنشطة «انحياز مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة الخاصين إلى اليمن في إضفاء شـــرعية أمر واقع على ســـيطرة الحوثيين جغرافيًا وماليًا». وتبنيهم لرؤى وأفكار الحوثي في الحرب والسلام، وقاموا بخطوات هائلة لصالح المليشيا ابتدأ من صياغة وثيقة السلم والشـــراكة وإجبار القوى السياسية على توقيعها وتدويل الأزمة في اليمن، وتجلى ذلك مبكرًا في إحاطات المبعوث الأســـبق جمال بن عمر، الذي أطر الصراع بوصفه: «نزاعًا بين جماعات مســـلحة»، متجاهلًا المركز القانوني للدولة. وقد مهد لمســـار أممي يغلب السردية «الإنسانية» على حســـاب الحل السياسي، وبوجب هذا الانحياز، سهلت الأمم المتحدة استمرار تدفق أموال خطط الاستجابة الطارئة (2016 – 2024) (استجابة) إلى يد كيانات ومؤسسات خاضعة لسيطرة الحوثي, وهذه الخدمات الجليلة، ساهمت بترســـيخ أقدام الحوثيين، وإقامة سلطة امر واقع في المساحات الجغرافية التي يسيطرون عليها.

بعد قرار الحكومة وقف عبث الحوثيين وقطع الطريق أمام الجماعة الإرهابية بإنهاء الانقســـام المصرفي، ومنع الجماعة من غسيل الأموال لتمويل حروبها على اليمنيين, والتي اصطدمت هذه المقاربة الأممية بجهود البنك المركزي اليمني في عدة محطات, ففي عام 2018، انتقد محافظ البنك المركزي آنذاك (محمد زمام) تدخلات المبعوث الأممي مارتن غريفيث، مشـــيرًا إلى أن فريقه قدم مذكرات تتنافى مع اســـتقلالية البنك وقوانينه، في ظل اشـــتراطات سياسية لفتح حسابات البنك المجمدة في الخارج, وقد أشار زمام أن فريق غريفت غير مهتم بالشـــأن الاقتصادي؛ لكون جهوده وفريقه مهتمين بالشأن السياسي, وقد سلم للبنك المركزي اليمن مذكرة تتنافى مع استقلالية البنك وقوانينه (الشرق الأوسط، 2018).

واســـتمر هذا النهج لاحقًا، حيث سارع المبعوث الأممي هانس غروندبرغ ليوجه رسالة عاجلة إلى قيادة مجلـــس الأمن في منتصف عام 2024 بتوجيه طلب عاجل لتأجيل قرارات البنك المركزي الرامية لمعاقبة البنوك المخالفة في صنعاء، مما يعكس تدخلًا أمميًا، يعيق جهود إنهاء الانقســـام المصرفي، ووقف غســـيل الأموال (تعز تايم، 2024).

وهذه أمثلة البســـيطة على انحياز الأمم المتحدة منذ بداية إشارات الانقلاب على عملية الانتقال السلمي التي كانت تسير بخطوات متسارعة وحتى اللحظة،كل ذلك يشير إلى قوة العامل المالي في الأزمة والحرب التي تشـــهدها البلاد، وتعتمد الأطراف على هذه الموارد بشكل أساســـي في الصراع المسلح الدائر منذ عشـــرين عامًا بين الدولة من جهة وجماعة الحوثي المصنَّفـــة إرهابية والمجلس الانتقالي الجنوبي من جهة أخرى.

ثانيًا: موقف الولايات المتحدة:

اتســـم الولايات المتحدة بالتذبذب تجاه الأزمة اليمنية، وهو ما انعكس على فاعلية الإجراءات المالية. فبعد تصنيف إدارة الرئيس دونالد ترامب جماعة الحوثي كـــ»منظمة إرهابية» في أواخر عهد ترامب الأول, والقرار كان لإرضاء حلفائه الخليجيين، لم يســـتمر هذا التصنيف سوى أيام قليلة, حيث سارعت إدارة الرئيس جو بايدن لإلغاء التصنيف في بداياتها، نتيجة موقف عدائي ضد الســـعودية، عاد ترمب إلى البيت الأبيض وبدعم خليجـــي، وأعيد فرض عقوبات وتصنيفات جديدة، عقب تصاعد هجمات الجماعة في البحـــر الأحمر، وتأثيرها على الملاحة الدولية (المنتصف نت، 2025).

وقد شـــجعت هذه العقوبات قيادة البنك المركزي في عدن (ممثلة بالمحافظ أحمد المعبقي) على اتخاذ حزمـــة من الإصلاحات الصارمة في يوليو 2025. وعلى الرغم من هذه التناقضات، مارســـت الإدارة الامريكية ضغوطًا سياسية مكثفة لدعم الإصلاحات المؤسسية للحكومة، وأجبر القادة اليمنيين على توريد كافة الموارد والإيرادات إلى البنك المركزي, الذي قوبل بالتهرب والرفض من قبل المجلس الانتقالي وبعض الأطراف, غير أن إصرار الجانـــب الأمريكي كان حاسمًا (الخليج أونلاين، 2025)، كي توفي الحكومة بالتزاماتها تجاه المواطني، وزادت آمالهم، وتحســـن سعر صرف الدولار من2600 إلى 1630ريال يمني.

ثالثًا: موقف التحالف العربي:

تتباين مواقف التحالف العربي الداعم للشرعية تجاه إدارة الملف الاقتصادي والسياسة النقدية:

1.المملكة العربية السعودية: قائـــدة التحالف في اليمن تُمثل الداعم المالي والمؤسســـي الأبرز للاقتصاد اليمني والموازنة العامة بحزم مليارية لدعم اســـتقرار العملة وتوفير المشتقات النفطية. وليس هنا مجال لحصر ما قدمته الســـعودية، لكنّ سنقف على بعض هذه الجهود، ومن الشواهد القريبة في الربع الأخير من عام 2025 وحدها: إعلان المملكة تقديم دعم بقيمة 1.3 مليار ريال ســـعودي لدعم الموازنة (بران برس، 2025)، وتوفـــير دعـــم جديد، بلغ 368 مليون دولار خُصص 85% منهـــا لمرتبات موظفي الدولة (عدن تايم، 2025)، بالإضافة إلى تقديم 90 مليون دولار كدعم مباشر للبنك المركزي (العربي الجديد، 2025). وإلى جانب الدعم المالي، ألقت المملكة بكل ثقلها السياسي والعسكري والدبلوماسي، وحالت دون سيطرة المجلس الانتقالي الداعي إلى الانفصال بدعم إماراتي إسرائيلي، وأجهضت المشروع من أساسه بكلفة مالية عالية جدًا، ولاتزال تقدم العديد من الالتزامات المالية في ســـبيل دعم الحكومة اليمنية، والتي ساهمت بشكل فعّال في اســـتمرار وديمومة عمل مؤسسات الشرعية حتى اللحظة، رغم ما يصاحبها من أخطاء وفجوات، لكن لا أحد يقلل من شـــأنها البتة.

موقف الإمارات العربية المتحدة: اتســـم موقفها بالتناقـــض والتذبذب، موقفها من نقل البنك إلى عدن

رغم إظهار موقفها الداعي لحرمان الحوثيين من مزايا النظام المالي, لكنها بين الحين والآخر تنفذ أنشطة معادية لجهود البنك المركزي والحكومة الشرعية في تأمين الاحتياجات النقدية للبلاد، ومن ذلك قيام القوات الإماراتية في اليمن بمنع دخول سفن تحمل نحو 170 مليار ريال يمني من العملة المطبوعة المخصصة للبنك المركزي في عدن, للوفاء بالتزامات الحكومة تجاه المواطنين والخدمات العامة (وكالة أسوشيتد برس، 2018).

وينبع هذا الموقف من نظرة الإمارات إلى البنك المركزي على أنه مجرد أداة مالية تفتقر للفاعلية الإدارية، وهذا السلوك وإن كان يظهر جزء من الحقيقة، إلا أنه في جوهره يعكس خفايا صراعٍ جيوسياسي بين الفاعلين للسيطرة على المصالح الموارد الحيوية والموانئ.

رابعًا: دور المؤسسات المالية الدولية في مساندة البنك المركزي:

المؤسسات المالية الوطنية اليوم لم تعد تعمل منفردة بل ضمن شبكة دولية معقدة من الأنظمة والتحويلات ومراقبة العملات واسعار العملات والفجوات الاقتصادية بين التضخم والركود ومراقبة معدلات نمو اقتصادات الدول ومراقبة غسيل الأموال ومكافحة الإرهاب المالي وغيرها, ولهذا فالمنظومة المالية متشابكة إلى حد بعيد و لم يعد ذلك من قبيل التدخل في شؤون الدول أو يسئ إلى مفهوم السيادة فالنظام المالي يشهد عولمة بكل ابعادها ففي اليمن مثلًا هناك تدخلات دولية ساهمت في مساندة البنك المركزي منها:

البنك الدولي: يدعم الحكومة اليمنية في أربعة مجالات رئيسة، من أهمها التركيز على زيادة النمو غير النفطي, وتحسين نتائج التنمية البشرية, وتجويد الاستدامة المالية, ووضع حلول لأزمة استدامة الموارد (البنك الدولي).

صندوق النقد الدولي: يتولى وضع المعايير والمنهجيات الإحصائية المتفق عليها دوليًا, ومنها مجموعة التعاريف والتصنيفات والقواعد المحاسبية المستخدمة في قياس المفاهيم المالية والاقتصادية الكلية، مثل الناتج القومي والأسعار، والاحتياط النقدي الأجنبي والدين الحكومي والتجارة الدولية، بالإضافة إلى التأكد من التزام البنك المركزي اليمني بقواعد مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

المبحث الرابع: دور القوى والمؤسسات الدولية في تعميق الأزمة

المطلب الأول: توظيف «السردية الإنسانية» وتداعيات اتفاق ستوكهولم

لقد ساندت الأمم المتحدة وبعض القوى الإقليمية والدولية السردية القائلة: أن الأزمة بالأساس إنسانية حتى ضاع جوهر القضية تحت ركام الكثير من المبررات الإنسانية التي ساقها الحوثي ومناصروه.

وتوج هذا المسار بتدخل قوات أممية في الحديدة لمراقبة تنفيذ اتفاق ستوكهولم الموقع من طرف الشرعية تحت الإكراه لوقف العمليات العسكرية لتحرير الحديدة، وبقدر ما قوض هذا الاتفاق جهود التحرير وجزَّأ الحل في اليمن، فقد أفضى كذلك إلى انهيار الاقتصاد الوطني مع رفع الحظر عن موانئ الحديدة التي يسيطر عليها الحوثي؛ حيث قامت إيران بتزويد الحوثيين بكميات كافية من الغاز والنفط، وهذا ما شجع الحوثيين على عدم السماح ببيع النفط والغاز الوطني في مناطق سيطرة الجماعة، حيث تشكل هذه الموارد عصب الحياة للدولة اليمنية. وقد مثّل هذا الإجراء ضربة قاصمة لعصب الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى انهيار منظومة الخدمات الأساسية (التعليم والأمن, والصحة, والكهرباء)، وتوقف دفع المرتبات، وتفاقم معدلات البطالة والفقر، وانتشار الأوبئة الفتاكة في مختلف المحافظات.

ثانيًا: مخاطر الأمن الاجتماعي:

نتيجة تراجع موارد الدولة وانحسار سيطرتها، ازدادت مساحات الحروب البينية، وتعاظمت مخاطر التهديدات الإرهابية, ونشطت عصابات التهريب وتجار المخدرات والجرائم المنظمة, وارتفع معدلات الهجرة اليومية غير الشرعية من دول الجوار الافريقي, والتي تحمل أبعادًا إنسانية مأساوية، ولكنها يصاحبها في الوقت ذاته أعباء أمنية واقتصادية ثقيلة على الأمن القومي اليمني, ويؤكد ذلك أن العوائد المالية الضخمة التي يجنيها الحوثيين الناتجة عن تهريب المخدرات باستخدام المهاجرين لا تدخل في الدورة الاقتصادية الرسمية، بل تُضخ مباشرة في قنوات «اقتصاد الظل» التابع للجماعة، وتستخدمها في تمويل المجهود الحربي للميليشيات وإطالة الصراع, والمضاربة بالعملة لحرمان الاقتصاد اليمني المنهار من أي استقرار, وخلق بيئة أمنية هشة ومستدامة للجريمة المنظمة العابرة للحدود (GI-TOC, 2022).

وهي عوامل مجتمعة عززت أسباب الانهيار الاقتصادي, وفقد اليمن كافة الموارد, وخصوصًا بعد قيام الحوثي بخطوتين استراتيجيتين لضرب ما تبقى من شرايين الاقتصاد الوطني:

عدم استيراد النفط والغاز: حظر دخول واستيراد النفط والغاز من مأرب، معتمدين على المساعدات النفطية الإيرانية، مما أحرم الموازنة العامة للدولة من عوائد البيع للأسواق المحلية الكبيرة تحت سيطرة الحوثيين.

الاستهداف العسكري للمنشآت الحيوية: توجيه الجماعة الحوثية عدد من الهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ لقصف موانئ تصدير النفط في محافظتي حضرموت وشبوة في أواخر عام 2022، مما أدى إلى توقف التصدير (Al-Lakamah & Saleh, 2025).

المطلب الأول: الاقتصاد اليمني ومؤشرات الفساد بعيون المؤسسات الدولية

البنك الدولي:

يعاني الاقتصاد اليمني من تراجع حاد وصل إلى حافة الانهيار الكلي. وفي تقرير البنك الدولي صنف اليمن في المركز الثاني في قائمة أفقر الدول في العالم؛ حيث انهار نصيب الفرد من الناتج المحلي، ولم يتجاوز 417 دولار سنويا فقط. ويعزو التقرير هذا التدهور نتيجة استمرار الصراع المسلح، وضعف الاستقرار السياسي والانهيار المؤسسي وتراجع الإنتاج المحلي مع توقف الصادرات، وبالأخص منها النفط والغاز وتراجع الميزان التجاري اليمني، وارتفاع معدلات البطالة والفقر في مختلف المناطق اليمنية، مما أداء إلى عجز الدولة الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، واعتماد الملايين منهم على المساعدات الدولية(البنك الدولي,2025). ويعد هذا التصنيف مؤشر خطير على عمق الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي تعصف بالبلاد، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية.

ـ مؤشرات الفساد في اليمن بعيون وفقًا للتقارير دولية:

تجدر الإشارة إلى أن هناك موقف واضح للكثير من المؤسسات الدولية, حيث يُعد الفساد المتجذر وسوء الإدارة المالية من أهم التحديات التي أضعفت الدولة اليمنية (حتى قبل عام 2011)، وسهلت تقويض مؤسساتها. وقد رصدت بعض المؤسسات أن اليمن تقع في مرتبة متدنية من مستويات الشفافية وكثافة الفساد, وذلك من خلال مؤشرات:

1 – مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية العالمية:

الذي خص اليمن بدرجات متدنية نسبيًا، وقد تراجعت في الفترة 2004م ـــــ 2009م على مؤشر مكون من عشر نقاط (الذي يُقاس من 0 «صفر مجتمع متخم بالفساد» إلى 10 « مجتمع خالي من الفساد»)، كما هو في الجدول رقم (2).

مؤشر مدركات الفساد جدول رقم(2)

العام	الترتيب	مؤشر الفساد
2004م	112	2.7
2005م	103	2.7
2006م	111	2.6
2007م	131	2.5
2008م	141	2.3
2009م	154	2.1

2ـ مؤشر برتلسمان:

تراجع ترتيب اليمن في مؤشر الحالة من 98في العام 2006م إلى 103في العام 2008م، وتراجع ترتيب اليمن بين الدول في مؤشر الأداء الإداري من ترتيب 86 إلى 94 لنفس الفترة.

3 ـ تقرير النزاهة العالمي:

صنف اليمن للعام 2008م في بند الضعيف جدًا، وبدرجة(46 من 100) درجة, وهناك تفاوت في المكونات والفئات التي تضمنها المؤشر هي لكل من منظمات المجتمع المدني والمعلومات العامة والإعلام (36درجة)، الانتخابات (درجة46)، مساءلة الحكومة (30درجة)، والإدارة والخدمة المدنية (44درجة)، والنظام (52درجة)، وبين ضعيف لفئة حكم القانون ومكافحة الفساد(66 درجة).

4- مؤشر السيطرة على الفساد (البنك الدولي):

أحد المعايير السته للكم الجيد، ويتراوح وضع اليمن فيه من 20 إلى 33درجة في الفترة من 2000ـ-2007م، كما يتضح من مؤشر البنك، وفق الجدول رقم (3) *بيانات الحكم الرشيد، البنك الدولي.*

العام	الترتيب السنوي (100)
2007م	33.3
2006م	28.6

2005م	30.1
2004م	20.4
2003م	30.6
2002م	32.0
2000	30.6

5 ـ تقييم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

صنفت الفساد في اليمن إلى مسارين متوازيين: الفساد كبير التمثل في الاستئثار بموارد الدولة وإمكاناتها, ويأتي نتيجة استئثار النخب بموارد الدولة وثرواتها، مع ضعف مؤسسات الدولة، والآخر هو الفساد الصغير، ويتمثل في الفساد الإداري يتغلغل الفساد الصغير نتيجة الثقافة العامة, الذي ينتج عنها قيام الموظف بالفساد لتحسين وضعه، ويلجا إلى اختراق النظام العام للحصول على مكاسب شخصية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2006).

6 ـ خطط الطوارئ (استجابة) والدور المشبوه للأمم المتحدة:

في ظل الانهيار الاقتصادي الشامل، أصبحت البلاد تعتمد بشكل كبير على المساعدات المخصصة لخطط الاستجابة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة, غير أن طريقة إدارة هذه التمويلات (من 2016 إلى 2024) أثارت تساؤلات عميقة حول حيادية المؤسسات الدولية, حيث سيطر الحوثيون على هذه المساعدات بشكل كامل، وكرست جهودها بتحويل كافة خطط الطواري لصالح جماعة الحوثي ومقاتليه على الأرض، وقدمت الكثير من المساعدات العسكرية لمليشيا الحوثي في شكل إعانات ومشاريع خدمية، وشملت مساعدات في مختلف المجالات.

وقد بررت بعض الأوساط الأممية توجيه الكتلة الأكبر من المساعدات لمناطق الحوثيين أن مناطق الشرعية تتحصل على مساعدات مضاعفة من التحالف, وهو تبرير كَرَّس توظيف أموال المانحين لصالح المليشيات. ومن أشد المفارقات وضوحًا ما كشفته تقارير حقوقية عن قيام وكالات الأمم المتحدة تقديم دعم لوجستي ومالي ضخم للحوثيين تحت غطاء نزع الألغام, شمل تسليم 420 سيارة حديثة، أقامت 60 نشاطًا للتوعية بمخاطر الألغام مكافاة لمن يزرع الألغام و15 منحة مالية للحوثيين عبر برنامجها الإنمائي (أونمها) ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بتكلفة بلغت 167.2 مليون خلال الفترة، بالإضافة إلى معدات بقيمة 750 ألف دولار في عام 2023 وحده (هود, وآخرون. 2022).

يُمثل هذا الدعم تناقضًا صارخًا، حيث تحولت المساعدات الإنسانية الدولية، الى منح الأموال النقدية والمركبات والتقنية للمليشيا ذاتها التي تزرع الألغام, مما يعكس انكشاف واضح لدور المؤسسات الدولية

المعنية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين, ويؤكد فرضية أن الاقتصاد السياسي للمساعدات الدولية، يسهم بقصد أو بدون قصد في تثبيت سلطة الحوثيين في اليمن، وتوفير غطاء مالي, مما يساعد المليشيا في توسيع نفوذهم، واستمرار وجودهم, ويُطيل أمد الصراع في اليمن لغايات تخدم مصالح القوى العظمى.

خاتمة:

تتويجًا لما طرحته هذه الدراسة, يتضح الدور الفاعل الذي يلعبه الاقتصاد السياسي في ممارسة الهيمنة والنفوذ لفئات الحكم المختلفة التي تسيطر على اليمن. فقد كشفت التحليلات أن السلطة لم تكن يومًا بمثابة عقد اجتماعي لتقديم الخدمات وتحقيق الرفاه العام، بل تحولت إلى أداة احتكارية لتكديس الثروات، حيث وُظّف المال العام كسيف مسلط بيد الحاكم وآلية للاستقطاب في آنٍ واحد. وتعتمد هذه الآلية على استراتيجية منهجية لإفقار المجتمع وإلهاكه بالجبايات والإتاوات المستحدثة، بغية إشغاله بصراع البقاء اليومي في مواجهة ثالوث الفقر والجوع والمرض، مما يسهل على النخب الحاكمة إعادة إنتاج سلطتها عبر شراء الولاءات وتوزيع الامتيازات.

ورغم أن النظام الجمهوري قد أسس من الناحية النظرية لترسانة من التشريعات والمؤسسات الدستورية المعنية بحماية المال العام، إلا أن واقع الممارسة أثبت ارتهان هذه المؤسسات لمزاج الحاكم وشبكات نفوذه، مما جردها من فاعليتها الرقابية والوطنية. هذا التماهي في السلوك الاستحواذي بين الأنظمة المتعاقبة يُفسر الإخفاق البنيوي في إرساء دعائم دولة جمهورية عادلة تلبي طموحات ثورة 26 سبتمبر، حتى بعد مرور أكثر من ستة عقود على قيامها.

وتكتمل فصول هذه المأساة البنيوية مع تغلغل المال السياسي العابر للحدود، الذي لا يزال يعبث بحاضر اليمن ومستقبله، ممزقًا نسيجه الاجتماعي، ومغذيًا للصراعات البينية. فقد أسهم هذا التمويل الخارجي، وتعدد مصادر الاستقواء به، في تفتيت الهوية الوطنية الجامعة لصالح هويات فرعية قاتلة (سلالية، ومناطقية، وجهوية)، لتغدو الجغرافيا اليمنية ومؤسساتها رهينة لحسابات الممولين وأجنداتهم، على حساب سيادة الدولة ومستقبل مواطنيها.

نتائج البحث:

- الصراع الدائر في اليمن هو في جوهره صراع على الموارد والمال، تتخفى أدواته خلف واجهات طائفية ومناطقية وسياسية.
- سيطرة الحاكم على الموارد المحدودة أهم أسباب الاحتراب الدائم في اليمن، كما أن الاستحواذ على السلطة والثروة يكرس حالة مستمرة من التخلف المزمن في البلاد.
- أدى التشظي المؤسسي داخل المعسكر الشرعية، والتنازع على الإيرادات السيادية في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، إلى إضعاف كفاءة البنك المركزي وتقليص قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها.
- من أجل الهيمنة على الموارد تتوسع دائرة الحروب المحلية، وتسترخص الدماء والأعراض، وتتفشى حالة الفقر والحرمان.
- ساهمت وكالات الأمم المتحدة، عبر غياب آليات الرقابة الشفافة لخطط الاستجابة الإنسانية، في توفير غطاء مالي ولوجستي غير مباشر أطال من أمد الانقلاب، وعزز من سيطرة اقتصاد الظل للحوثيين.

توصيات البحث:

كما أوصى البحث بـــ:

- ضرورة الإلزام الصارم لكافة التشكيلات السياسية والعسكرية بتوريد الرسوم الجمركية والضريبية وكافة الإيرادات السيادية للبنك المركزي اليمني في عدن، وتجريم أي جبايات خارج إطار القانون.
- مطالبة المجتمع الدولي إعادة هيكلة المساعدات وبضخ أموال خطط الاستجابة الإنسانية عبر قنوات البنك المركزي الرسمي لضمان تعزيز قيمة العملة الوطنية، وفرض رقابة مشددة لمنع تسخيرها لدعم المجهود الحربي للحوثيين.
- تفعيل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والبرلمان لحماية المال العام من الهدر في مناطق الشرعية، وإنهاء حالة الانقسام المالي للموازنات المتعددة داخل مؤسسة الرئاسة.
- استكمال الإصلاحات النقدية، وتقديم الدعم الإقليمي والدولي الكامل لقرارات البنك المركزي الرامية إلى دمج القطاع المصرفي تحت مظلة الشرعية، وقطع قنوات التحويلات المالية غير الرسمية التي تغذي غسيل الأموال وتمويل الأنشطة التخريبية.
- ضرورة أن ترعى الدولة المؤسسات الحزبية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وتعمل على حمايتها من الاستغلال الأجنبي، تحت أي ظرف.
- تعميق ثقافة حماية وقدسية المال العام، ووضع البرامج التوعوية اللازمة لذلك, والعمل على تنوع وتعدد مصادر الموارد العامة.

المراجع والمصادر:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

• الكبسي، محمد بن إسماعيل، (2005)، اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد.

• الجبري، قاسم، (2019، 4 أكتوبر)، الإمامة: تاريخ قاتم من الاستعباد والقتل والدمار، صحيفة 26 سبتمبر نت، https://www، 26sepnews، net/2019/10/04/1-4595/

• ابن القاسم، يحيى بن الحسين، (2008)، بهجة الزمن في تاريخ اليمن (تحقيق: أمة الغفور الأمير، ط1)، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية،

• عنان، زيد بن علي، (1403هـ)، مذكراتي، ط1 ص، 55, القاهرة.

• هائل، علي مصلح محمد، (2007)، أثر الثقافة في حركة المعارضة الوطنية اليمنية 1934–1962م (رسالة ماجستير).

• الخزرجي، علي بن الحسن، (1983)، العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية (محمد بسيوني عسل ومحمد بن علي الأكوع الحوالي، محققان؛ الطبعة الأولى، جزآن)، مركز الدراسات والبحوث اليمني ودار الآداب.

• الحداد، محمد يحيى، (1968)، تاريخ اليمن السياسي (الدولة الصليحية)، المركز الوطني للمعلومات - رئاسة الجمهورية اليمنية، مسترجع من http://www، ye-men-nic، info/yemen/history/sulaih، php

• اليماني، تاج الدين عبد الباقي، (1985)، بهجة الزمن في تاريخ اليمن (م، حجازي، محقق؛ الطبعة 2)، دار الكلمة، https://docs، google، com/view-er?a=v&pid=sites

• الأمم المتحدة، (2015)، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن عملاً بقرار مجلس الأمن 2140، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة،

• القدس العربي، (2013، 17 ديسمبر) ، نفط اليمن: 12 مليار دولار سنويًا في مرمى نيران المسلحين، مسترجع من https://www، alquds، co، uk

• يمن مونيتور، (2020)، تتحقيقات استقصائية حول شبكات غسيل الأموال والأصول التابعة لعائلة صالح في أوروبا، https://share، google/cIY1GB3i-miL8EpWJ2

• القدس العربي، (20 يناير 2026)، ما هي مآلات اليمن بعد تراجع النفوذ

الإماراتي وهزيمة المجلس الانتقالي الجنوبي وزيادة النفوذ السعودي، مسترجع من https://share، google/ZunL4KQg5tntoVe3W

• القدس العربي، (14 يونيو 2020)، مدعومون من الإمارات يستولون على 64 مليار ريال في طريقها للبنك المركزي اليمني, مسترجع من https://share، google/EtRM3tWgiRp3uDS0v

• البنك الدولي، (2025، ربيع)، المرصد الاقتصادي لليمن: الهشاشة المستمرة في ظل تصاعد المخاطر، قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
https://documents1، worldbank، org/curated/en/099103206302561755/pdf/IDU-7e9c81f8-af50-45f0-b454-e73ae077727e، pdf

• منظمات الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات «هود» وآخرون, (2022م)، دعم الموت، شراكة في الجريمة, تقرير حقوقي https://yemenfu-ture، net/news/11518

• البنك المركزي اليمني، (2025)، القرار رقم (6) لسنة 2025 بشأن نقل المركز الرئيسي لمؤسسة ضمان الودائع إلى العاصمة المؤقتة عدن، البوابة الإلكترونية للبنك المركزي اليمني، مسترجع من https://www، cby-ye، com/news833

• وكالة الأنباء السعودية، (30يوليو2025)، إجراءات البنك المركزي اليمني لضبط المضاربات والسيطرة على سعر الصرف، تقرير البنك المركزي اليمني https://www، spa، gov، sa/N2370482

• يمن ديلي نيوز، (2025 يوليو14)، استجابة بنك الإنشاء والتعمير لقرارات نقل المركز الرئيسي إلى عدن تفاديًا للعقوبات الدولية، موقع يمن ديلي نيوز https://ydn، news/?p=88417

• البنك الدولي، (2019 مارس11)، مجالات عمل البنك الدولي في اليمن: منشورات تعريفية، البوابة الإلكترونية للبنك الدولي، https://www، albankald-awli، org/ar/country/yemen/brief/an-overview-of-the-world-bank-projects-and-results-in-yemen-august-2018

• بران برس، (2025 سبتمبر 20)، السعودية تعلن تقديم 1، 3 مليار ريال سعودي لدعم الموازنة اليمنية وتوفير المشتقات النفطية، موقع بران برس، https://barran، press/news/11359

• تعز تايم، (2024، 22 يوليو)، المبعوث الأممي يطلب تأجيل قرارات البنك

المركزي تجاه البنوك في صنعاء، موقع تعز تايم، https://taiztime، com/vid-eo/author/805-alsami?start=3640

• الشرق الأوسط، (2018، نوفمبر 10)، مقابلة مع محافظ البنك المركزي اليمني محمد زمام حول تدخلات المبعوث الأممي، صحيفة الشرق الأوسط، https:// debriefer، net/news-4627، html

• العربي الجديد، (2025، 17 نوفمبر)، السعودية تقدم 90 مليون دولار لدعم صرف الرواتب في اليمن، صحيفة العربي الجديد، https://www، alaraby، co، uk/economy

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

•Albasoos, Hani, & Al-Hinai, Buthaina. (2020). Understanding the root causes of the conflict in Yemen. Bussecon Review of Social Sciences, 2 (2), 14-20. https://doi.org/10.36096/brss.v2i2.199

- •Lakamah, Ali Yahya Abdullah, & Saleh, Osama Mohamed. (2025). The Political and Economic Dynamics of State Fragility in Yemen after 2011. Political Sciences Journal, 70, 871 https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi70.871

•Barakat, Ali Abdulkarim Muhammad. (2024). Tax Exemptions in Yemen during the Rasulid State Era (626–858 AH/1229–1454 CE). Majallat Al-Adab,

•Carapico, Sheila. (2006). No Quick Fix: Foreign Aid and State Performance in Yemen. In Nancy Birdsall, Milan Vaishnav, & Robert L. Ayres (Editors), Short of the Goal: U.S. Policy and Poorly Performing States (Pages 182-208). Center for Global Development.

•Huddleston, R. Joseph, & Wood, David. (2021). Functional Markets in Yemen's War Economy. Journal of Illicit Economies and Development, 2 (2), 204-221. https://doi.org/10.31389/jied.71

•Middle East Monitor. (2021). Reports on corruption and exclusive oil contracts in Yemen. Retrieved from2021

•World Bank. (2015). MENA Economic Monitor: Towards a New Social Contract (Report Number 95650). World Bank Group

• Global Initiative Against Transnational Organized Crime. (2022). *Illicit economies and the conflict in Yemen: Smuggling, extortion and organized crime.* Global Initiative. https://globalinitiative.net/

• Paul Collier & Anke Hoeffler, 2004. "Greed and grievance in civil war," Oxford Economic Papers, Oxford University Press, vol. 56(4), pages 563-595, October.



Scientific Journal

of University of Saba Region

A Biannual Refereed Scientific Journal Issued by University of Saba Region

ISSN :2709-2747 (Online)

ISSN :2709-2739 (Print)

Volume 9, Issue 2, September , 2026